



ثمين

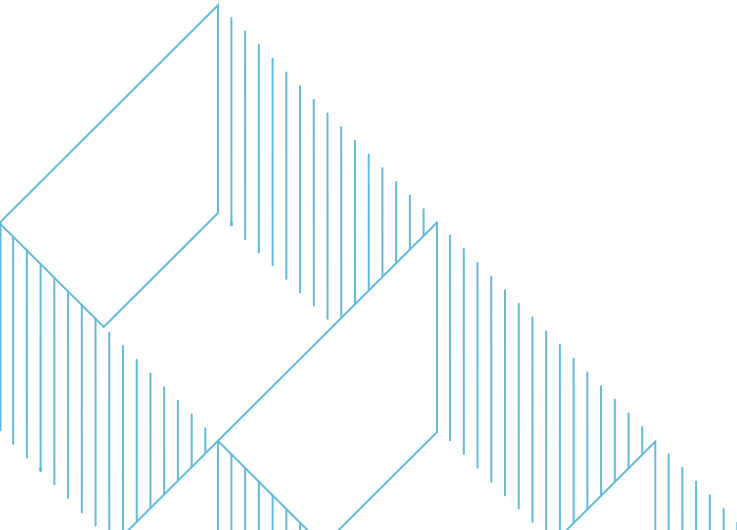
التطورات الاستثمارية في السوق المالية



أهداف الكتيب



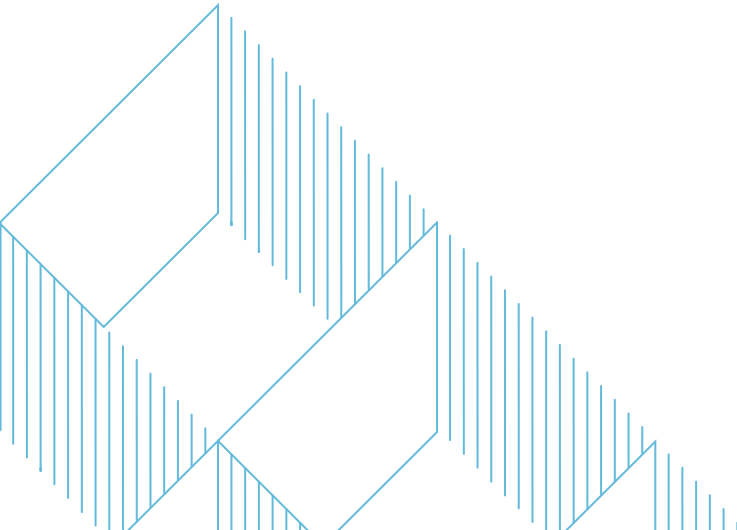
يهدف هذا الكتيب إلى رسم صورة متكاملة عن السوق المالية السعودية، حيث يسعى لتمكين القارئ من فهم الجذور التاريخية والتطورات التنظيمية للسوق، وتوضيح أثر الإصلاحات الاقتصادية على البيئة الاستثمارية، بالإضافة إلى استعراض الأدوات المالية الحديثة والممارسات التقنية المتقدمة التي تسهم في تنويع الخيارات وتعزيز الكفاءة. كما يركز الكتيب على أهمية تبني منهجيات الاستدامة المالية والمسؤولية المجتمعية، ويبرز أسس التثقيف المالي الضرورية لاتخاذ قرارات مدروسة، مع التطرق للتحديات القائمة والفرص الاستثمارية المستقبلية في القطاعات الحيوية، بهدف تحفيز القارئ على المشاركة الفاعلة في بناء اقتصاد وطني مزدهر ومتجدد.



مقدمة الكتيب



يأتي هذا الكتيب ليضع بين أيدي القارئ نظرة شاملة حول التطورات الاستثمارية في السوق المالية السعودية، مستعرضاً التحولات الجوهرية التي شهدتها القطاع المالي عبر العقود الماضية، ومبرزاً كيف أسهمت الإصلاحات الاقتصادية والتشريعات الحديثة في نقل بيئة الاستثمار إلى مرحلة أكثر نضجاً وتنافسية. يركز الكتيب على تحليل العوامل التاريخية والتنظيمية التي أسست لبنية تحتية قوية، كما يسلط الضوء على فرص الاستثمار المتنوعة بمختلف القطاعات الحيوية، ويبرز أثر التقنية المالية والاستدامة، بالإضافة إلى التحديات المتوقعة والحلول المقترحة لتعزيز فرص النجاح ورفع مهارات المستثمرين في رسم مستقبل أكثر إشراقاً للاقتصاد الوطني.



عناصر رحلة التطورات الاستثمارية في السوق المالية

التعمق في معايير الاستدامة والمسؤولية

- استيعاب أهمية الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في الاستثمار المؤسسي.
- فهم كيف تساهم الشركات في بناء اقتصاد ومجتمع مستدام.

تأسيس التقييم المالي

- اكتشاف البرامج التوعوية وأهميتها في رفع كفاءة اتخاذ القرار الاستثماري.
- تطوير المهارات الشخصية في إدارة المال وتقييم الفرص الاستثمارية.

تحليل التحديات والفرص

- التعرف على أبرز المخاطر والتحديات الممكنة في الأسواق.
- استكشاف طول إدارة المخاطر والاستعداد الذكي للاستثمار المستقبلي.

الانطلاقة المعرفية

- التعرف على التطور التاريخي للسوق المالية السعودية.
- فهم التحولات التنظيمية التي شكلت هيكل السوق والبيئة الاستثمارية.

استكشاف السياسات والإصلاحات

- الاطلاع على جهود تطوير التشريعات والإصلاحات الاقتصادية.
- معرفة تأثير هذه التحولات على دعم المستثمرين وتحسين مناخ الاستثمار.

اكتشاف الأدوات المالية المبتكرة

- التعرف على منتجات وأدوات الاستثمار الحديثة.
- استكشاف دور التقنية المالية والتقنيات الرقمية في تنويع الخيارات الاستثمارية.

التطور التنظيمي في السوق المالية



توفير التمويل



يمثل السوق المالي قناة حيوية لتعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الشركات بمختلف أحجامها. ويسهم ذلك في تعزيز نمو القطاع الخاص، دعم التنمية الاقتصادية، وإنشاء مشاريع جديدة تسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. كما يؤدي هذا التدفق التمويلي إلى خلق فرص عمل، بما يعزز من استدامة النمو ويحفز الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء.

تحفيز الاستثمار



إن الأسواق المالية النشطة والمنظمة تعزز الثقة لدى المستثمرين، حيث تمثل الثقة ركيزة أساسية لجذب رؤوس الأموال. ومن خلال ذلك، تتمكن السوق من استقطاب المزيد من الاستثمارات، مما يدفع عجلة التنمية الاقتصادية ويعزز تنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى الدولي.

تنويع المخاطر



يوفر السوق المالي بيئة استثمارية تتسم بالتنوع عبر قطاعات وأدوات مالية مختلفة، الأمر الذي يقلل من حدة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمرون. ويساعد هذا التنوع في تحقيق استقرار نسبي للنمو الاقتصادي وضمان استمرار التدفقات الاستثمارية حتى في ظل تقلبات الأسواق العالمية.

لمحة تاريخية

شهد السوق المالي السعودي مساراً تطورياً بدأ في عام ١٩٦٦، حين ظهرت أولى ملامح النشاط التنظيمي والتداولي بشكل محدود وبسيط. واستمر هذا المسار في التبلور التدريجي حتى عام ١٩٨٤، الذي يعد محطة مفصلية حيث بدأت عملية التنظيم الرسمي والمنهجي للسوق. غير أن المرحلة الأكثر تأثيراً على هيكلية السوق وبنيتها المؤسسية كانت خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠٢٠، إذ جرى خلالها تأسيس منظومة متكاملة للإشراف والتشريع وتطوير البنية التحتية المالية، الأمر الذي أسهم في إرساء الأسس الحديثة للسوق السعودي وأتاح له مواكبة المعايير الدولية وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني.

دور السوق المالي في دعم الاقتصاد الوطني

يشكل السوق المالي أحد الركائز الأساسية في دعم الاقتصاد الوطني، حيث يعد قوة السوق المالي انعكاساً مباشراً لقوة الاقتصاد على المستويين الداخلي والخارجي. ويتجلى هذا الدور في عدة محاور رئيسية:

تعليمات بناء سجل الأوامر

أصدرت هيئة السوق المالية تعليمات منظمة لعملية بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية، لضمان شفافية وعدالة التخصيص. تهدف هذه التعليمات إلى تقوية آلية تسعير الأسهم وتقديم فرص متكافئة للمستثمرين المؤسسيين والأفراد، وتشجيع الشركات الخاصة والعائلية للتحويل إلى شركات مساهمة عامة. أسهم ذلك في تعزيز النشاط الاقتصادي، رفع كفاءة السوق، وتطبيق أفضل الممارسات العالمية في عمليات الطرح العام والمشاركة في الاكتتابات.



أبرز التغيرات في البيئة التنظيمية

الإدراج المزدوج للأسهم

أقرت السوق المالية السعودية آلية الإدراج المزدوج للأسهم بهدف تعزيز عمق السوق وجذب رؤوس الأموال الأجنبية. يمثل ذلك خطوة استراتيجية تسمح للشركات بالإدراج في أكثر من بورصة إقليمية أو دولية، ساهم هذا الإجراء في توسيع قاعدة المستثمرين، رفع السيولة، وتحسين وصول الشركات إلى رأس المال عبر قنوات متعددة. بالإضافة إلى تسهيل تداول الأسهم عبر مناطق زمنية مختلفة وزيادة جاذبية السوق السعودي للجهات الاستثمارية العالمية.

الربط مع مركز الإيداع الدولي (يوروكلير)

يعد الربط مع شبكة "يوروكلير" الدولية خدمة هامة، حيث أتاح للمستثمرين الدوليين، خاصة في أوروبا، الدخول إلى السوق السعودية بسهولة أكبر وتسوية أدوات الدين والسندات المحلية باستخدام حساباتهم القائمة في "يوروكلير". انعكس ذلك على رفع معدل السيولة وزيادة موثوقية السوق، كما يدعم تحقيق مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠ ويعزز من القاعدة الاستثمارية الأجنبية للسندات والصكوك السعودية.

تعكس هذه المنظومة المتطورة من اللوائح التزام السوق المالية السعودية بالتطور والتحسين المستمر، مما عزز النمو، وجذب الاستثمارات، ورفع مستوى الموثوقية والشفافية، وأسهم في تقليل مستويات المخاطر المرتبطة بالتعاملات والاستثمار.



اللوائح والسياسات التنظيمية الحديثة

لائحة حوكمة الشركات



تهدف هذه اللائحة إلى تعزيز مبادئ الشفافية، الإفصاح، والمساءلة داخل الشركات المدرجة. تسهم اللائحة في حماية حقوق المساهمين وتحفيز الإدارة الرشيدة، مما يؤدي إلى زيادة الثقة بمناخ الأعمال المحلي ويشجع الاستثمارات طويلة الأجل.

لائحة سلوكيات السوق



تعمل على تنظيم تصرفات الفاعلين في السوق وتعزيز النزاهة ومنع الممارسات غير العادلة، مثل التداول بناءً على معلومات داخلية أو التلاعب بالأسعار. ساعدت هذه اللائحة في تحقيق العدالة والمساواة بين المستثمرين، وتقليل فرص حدوث مخالفات قد تؤثر على كفاءة السوق.

القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي



أسهمت هذه القواعد في تسهيل إجراءات دخول المستثمرين الأجانب إلى السوق السعودية، سواء أفراداً أم صناديق استثمارية دولية، وذلك عبر منحهم حقوقاً متساوية وتمكينهم من شراء وتملك الأوراق المالية دون قيود معقدة. أدى ذلك إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية في السوق، وتعزيز السيولة وتقوية الربط مع الأسواق العالمية.

التحولات في أسواق الأسهم



التأثيرات الرئيسية للتقلبات الاقتصادية

العامل الاقتصادي	التأثير على سوق الأسهم
مستوى الفائدة	عند ارتفاع الفائدة، يفضل المستثمرون أدوات الاستثمار الآمنة مثل السندات، ما يؤدي غالباً لانخفاض الطلب على الأسهم، بينما تصبح الأسهم أكثر جاذبية في بيئة أسعار الفائدة المنخفضة.
التضخم	الشركات القادرة على تمرير زيادات التكلفة إلى المستهلكين قد تستفيد وتحقق نمواً بالأرباح، في حين تتعرض الشركات الأخرى لتآكل هوامشها الربحية، ويشاع في بيئة التضخم قدر كبير من عدم اليقين بالأسواق المالية.
السياسات الحكومية	الإنفاق الحكومي والمشاريع الوطنية الكبرى يحفز الطلب المحلي، يدعم استقرار السوق المالي، ويساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، كما حدث في المملكة رغم الظروف العالمية الطارئة.
العلاقات الدولية	الاتفاقيات التجارية والشراكات الدولية تحسن معدلات النمو الاقتصادي وتعزز جاذبية السوق السعودية، وتخفف من آثار المخاطر، مما يعود بالنفع على مؤشرات الأسهم العامة.



استجابة السوق للأحداث العالمية وتحديات الاستقرار

أظهر السوق المالي السعودي قدرة عالية على مواجهة التحديات العالمية بفضل مجموعة من الإصلاحات الهيكلية وسياسات التنويع المدروسة، متكئاً على رؤية اقتصادية مستقبلية واضحة. وفيما يلي أبرز جوانب استجابة السوق للتقلبات والأحداث العالمية:

قانون الاستثمار المحدث:

أتاح القانون الجديد للمستثمر الأجنبي معاملة مساوية لنظيره المحلي، مما أسهم في رفع جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة على حد سواء. ساعد ذلك على زيادة تدفقات رؤوس الأموال وتحقيق مستهدفات جذب استثمارات سنوية كبيرة تدعم النمو والتنويع الاقتصادي.



تغيرات أسعار النفط:

رغم أن النفط لا يزال أحد المصادر الأساسية للإيرادات، إلا أن استراتيجيات رؤية المملكة ٢٠٣٠ ركزت بشكل فعال على تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني وزيادة الإيرادات غير النفطية. وقد أسهم تحقيق إنجازات بارزة في هذا المجال، بما في ذلك تطوير قطاعات مثل السياحة والصناعة والخدمات اللوجستية، في تقليل حساسية الاقتصاد والسوق المالي تجاه تقلبات أسعار النفط مستقبلاً، وترسيخ الاستقرار المالي على المدى الطويل.



الإصلاحات الهيكلية في القطاعات الحيوية:

تمثل الإصلاحات في قطاعات التعليم، الصحة، والبنية التحتية ركيزة رئيسية في فتح مسارات جديدة أمام الاستثمار الخاص والمؤسسي. عززت هذه الإصلاحات من مرونة الاقتصاد السعودي وقدرته على مواجهة التغيرات، ووفرت بيئة استثمارية مستقرة ومستدامة تدعم النمو على المدى البعيد.



تطوير سوق العمل الوطني:

ركزت الجهود الحكومية على رفع كفاءة القوى العاملة السعودية وتأهيلها للعمل في شركات دولية ومحلية، وهو ما عزز من جاذبية السوق للاستثمار الأجنبي، حيث يبحث المستثمرون عن بيئة توفر كوادراً وطنية مؤهلة بتكاليف تنافسية، الأمر الذي يدعم استدامة توظيف الوظائف ويوفر قاعدة بشرية مؤهلة تدعم النمو الاقتصادي.

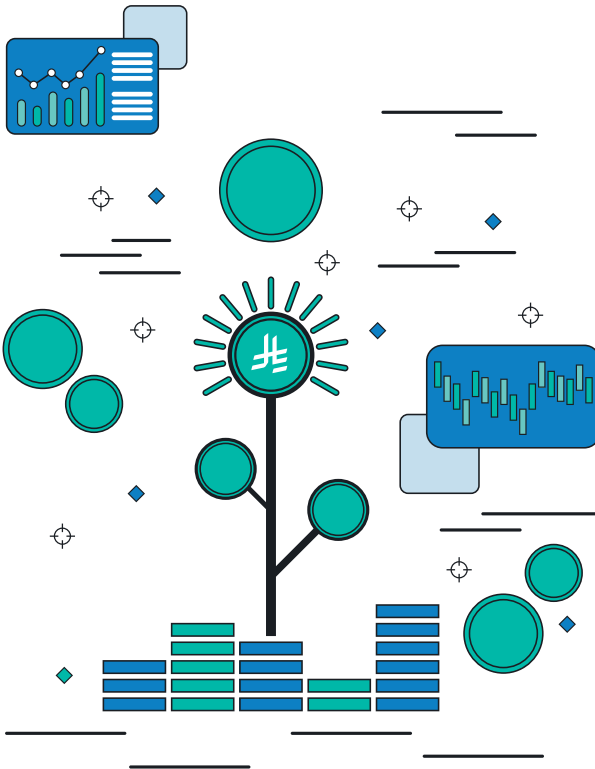


تعكس هذه السياسات والإصلاحات قدرة السوق السعودي على امتصاص الصدمات العالمية ومواصلة النمو بصورة متوازنة، مما يعزز مكانته كسوق مالي إقليمي متقدم وجاذب للاستثمارات الدولية.

الأدوات المالية الجديدة



عكست هذه الابتكارات المالية توسّع قاعدة المستثمرين وارتفاع مستوى التفاعل مع الأدوات الحديثة في السوق السعودي، مما يعزز الاستدامة، ويتيح فرصاً أكبر للتنويع الاستثماري ضمن بيئة منظمة وشفافة.



أبرز الأدوات الاستثمارية المبتكرة

الصكوك الادخارية للأفراد

تمثل الصكوك الادخارية خياراً منخفض المخاطر وعائدها ثابت، وهي مصممة خصيصاً للأفراد الذين يهدفون إلى الادخار طويل الأجل وتخطيطهم المالي الآمن. تسهم هذه الصكوك في تعزيز ثقافة الادخار وتوفير بدائل آمنة للمستثمرين غير الراغبين في تحمل مخاطر أدوات الاستثمار التقليدية، كما تساعد على بناء محافظ استثمارية متوازنة.

سوق المشتقات المالية:

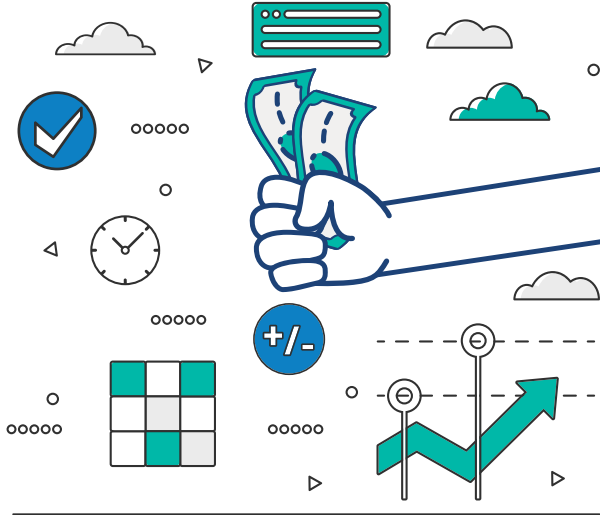
شهد السوق السعودي إطلاق أدوات مشتقات مالية متقدمة كالعقود المستقبلية للأسهم المفردة وعقود الخيارات، والتي تمثل نقلة نوعية لتطوير السوق وتوسيع خيارات إدارة المخاطر. تم تصميم هذه الأدوات لتلبية احتياجات المستثمرين المحترفين والمؤسسات، حيث تمكنهم من التحوط ضد تقلبات الأسعار وتطبيق استراتيجيات متقدمة للتحكم في المخاطر.

تحذير: هذه الأدوات تصنف بأنها عالية المخاطر ولا تناسب المستثمرين الأفراد غير المتخصصين، إذ أن التعامل غير الواعي معها قد يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة.

٥٠٪ من قيمة المحفظة في شركة واحدة، للحد من تعرض رأس المال لمخاطر محددة وتمكين استقرار العوائد.

السيولة: يفضل الاحتفاظ بجزء من رأس المال (مثل ٢٥٪) كاحتياطي نقدي، بهدف اقتناص الفرص الاستثمارية عند انخفاض الأسعار، أو التصدي للظروف غير المتوقعة التي قد تطرأ على الأسواق.

إن التوازن بين التحليل المحكم، التحكم النفسي، وتطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر يضاعف فرص النجاح في التداول ويحد من الخسائر المحتملة، مما يؤسس لمحفظة ذات أداء مستدام ومستوى مخاطرة مقبول، ينجح المستثمرون في أسواق المال حين يمتلكون قدرات تحليلية قوية، يتحكمون في مشاعرهم، ويطبقون استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر.



متطلبات التداول الناجح

يستدعي النجاح في مجال التداول والاستثمار امتلاك مجموعة متوازنة من المهارات والمعارف التي تتجاوز خطوات اختيار الأسهم، إذ يشكل كل من التحليل، ضبط المشاعر وإدارة المخاطر قاعدة أساسية لتحقيق أداء استثماري مستدام وفعال. وفيما يلي هذه المتطلبات:

❖ القدرة التحليلية:

يتعين على المستثمر امتلاك مهارات التحليل الفني الذي يعتمد على دراسة الرسوم البيانية وحجم التداول، إلى جانب التحليل الأساسي الذي يشمل فحص القوائم المالية للشركات، تقييم مركزها التنافسي والتوقعات المستقبلية للأرباح. يساعد ذلك في اتخاذ قرارات شراء وبيع مبنية على أسس علمية وليس الحدس أو التوقعات غير المدروسة.

❖ التحكم في المشاعر:

تعد القدرة على اتخاذ قرارات موضوعية بعيداً عن الانفعال العاطفي عاملاً مفصلياً، خاصة في ظل تقلبات السوق الحادة وظهور حالات الخوف أو الطمع. فالنجاح الاستثماري يرتبط بشكل وثيق بالانضباط الذاتي، وعدم الانجرار وراء الموجات أو إغراءات الربح السريع.

❖ إدارة المخاطر:

تشكل إدارة المخاطر صمام أمان للمحفظة الاستثمارية، حيث تبرز مبادئ أساسية مثل:

التنويع: تنصح الممارسات العلمية بعدم تركيز أكثر من

الاستثمار الأجنبي ودوره في تعزيز السوق



إصلاحات السياسة الاستثمارية وتأثيراتها

قامت هيئة السوق المالية السعودية بتحديث القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي، بما يسمح بمعاملة المستثمر الأجنبي معاملة مساوية للمستثمر المحلي، وتسهيل إجراءات دخولهم وخروجهم، وزيادة سقف ملكية الأجانب في الشركات المدرجة، الأمر الذي عزز حجم السيولة وعمق السوق، وساهم في رفع التصنيف الدولي للمملكة ضمن مؤشرات الأسواق الناشئة.

كذلك شهدت قطاعات مثل البنوك والاتصالات والبتروكيماويات اهتماماً متزايداً من المستثمرين المؤسسيين الأجانب، نظراً لقدرتها على استيعاب تدفقات كبيرة دون التأثير على استقرار السوق المالي.

يسهم الاستثمار الأجنبي في رفع مستوى السيولة والاحترافية، وتعزيز استدامة النمو والتنمية الاقتصادية في المملكة، ما يجعل السوق السعودي مركزاً مالياً إقليمياً جاذباً للاستثمارات العالمية.

آليات دعم الاستثمار الأجنبي للسوق

الدعم المباشر

1

يدعم المستثمرون الأجانب السوق المالية السعودية بشكل مباشر من خلال ضخ سيولة نقدية كبيرة في سوق الأسهم والسندات. أسهم هذا التدفق في رفع مستويات السيولة بشكل ملحوظ، وهذا يعكس طفرة في ثقة المستثمر الأجنبي بالسوق السعودي ويعزز قدرة الشركات المدرجة على جمع رأس المال ومواصلة النمو.

الدعم غير المباشر

2

يتمثل الدعم غير المباشر في استثمارات الأجانب بالمشاريع الوطنية على أرض المملكة، بما في ذلك إنشاء المصانع والمراكز اللوجستية وشركات التطوير، مما يعزز الثقة في الاقتصاد السعودي ويرفع تقييم المملكة كمركز استثماري آمن ومربح. كما يؤدي هذا النوع من الاستثمار إلى نقل المعرفة والخبرات إلى المؤسسات المحلية، ورفع مستوى الاحترافية والحوكمة بين الشركات السعودية.



نتائج وفوائد تحفيز الاستثمار الأجنبي

❖ زيادة فعالية الخدمات والشفافية:

استقطاب المستثمرين الأجانب أدى إلى رفع مستوى الخدمات بالسوق المالي، حيث جلبوا معهم أفضل الممارسات الدولية، مما ساهم في تعزيز البيئة التنظيمية وزيادة الشفافية والإفصاح في جميع تعاملات السوق.

❖ تطوير المنتجات المالية:

ساهم وجود صناديق استثمارية دولية في تطوير المنتجات المالية المحلية وتحفيز الشركات على ابتكار أدوات وتقنيات جديدة تواكب التطورات العالمية، مثل صناديق المؤشرات والصكوك والمشتقات المالية الحديثة.

❖ تحسين جودة الأداء:

أدى التنافس مع اللاعبين الدوليين إلى رفع مستوى جودة المنتجات والخدمات المالية المحلية، كما ساهم هذا التنوع في تقليل الفجوة بين الشركات وزيادة الكفاءة في العمل المالي والإداري.

❖ نقل المعرفة والخبرات:

يتيح الاستثمار الأجنبي فرصاً واسعة لنقل المعرفة الفنية والعملية إلى السوق السعودي، حيث تعزز خبرات الصناديق والمؤسسات الأجنبية من خبرة الكوادر الوطنية، وتُسرع من تطور السوق ونضجه على المستويات الاستراتيجية والتقنية.

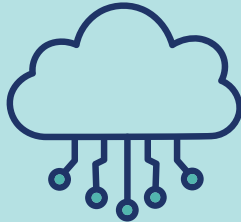
التقنية المالية



القطاعات الرئيسية للتقنية المالية

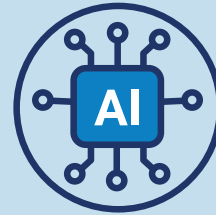
شهد قطاع التقنية المالية توسعاً هائلاً في الاعتماد على التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والبيانات الضخمة، مما أحدث طفرة في الخدمات المالية التقليدية وأدى إلى ابتكار منتجات أكثر تطوراً وسهولة للقطاعين الفردي والمؤسسي.

الحوسبة السحابية



تتيح الحوسبة السحابية للشركات المالية إمكانية تخزين ومعالجة كم هائل من البيانات بسرعة كبيرة وبتكلفة منخفضة، مما يرفع من مرونة خدمة العملاء ويعزز سرعة الابتكار في المنتجات المالية.

الذكاء الاصطناعي



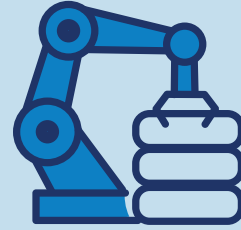
يستخدم الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات المالية على نطاق واسع، وتقديم الاستشارات الآلية للعملاء، وكشف الاحتيال المالي عبر تحديد الأنماط غير الطبيعية في المعاملات. كما تُمكن منصات الذكاء الاصطناعي من تطوير استراتيجيات استثمار مخصصة وإدارة المخاطر بكفاءة عالية.

تطوير الخدمات المالية



أدى هذا التطور في التقنية إلى ابتكار منتجات وخدمات مالية جديدة مثل المحافظ الرقمية، تطبيقات الدفع، الروبوتات الاستشارية، وخدمات التمويل المخصص، والتي تلبي تطلعات العملاء وتساهم في رفع كفاءة السوق وتعزيز الثقافة الرقمية.

البيانات الضخمة



تسمح تقنيات البيانات الضخمة بتحليل كميات ضخمة من المعلومات حول سلوك العملاء واتجاهات السوق، ما يساعد المؤسسات المالية في استخلاص رؤى عميقة تمكنها من تحسين خدماتها وتطوير منتجات تتماشى مع احتياجات السوق المتغيرة.

تعكس هذه التحولات التقنية قدرة القطاع المالي على مواكبة التطورات العالمية وقيادة الابتكار في الخدمات، ما يعزز نمو السوق المالي ويخلق فرصاً جديدة للعملاء والمستثمرين على حد سواء.

الخدمات المصرفية المفتوحة

تتيح هذه التقنية للعملاء مشاركة بياناتهم المالية مع شركات فنتك من خلال واجهات برمجية آمنة، ما يمكن الأطراف الثالثة من تطوير منتجات وخدمات مبتكرة تلي احتياجات العملاء بشكل أكثر دقة، وتساهم في رفع مستوى المنافسة والابتكار بين المؤسسات المالية وتعزز تجربة العميل بالترابط مع تطبيقات متعددة.

وفرت هذه النماذج الحديثة بيئة استثمارية ومصرفية أكثر كفاءة ومرونة، وأسهمت في تعزيز الابتكار وتمكين مختلف شرائح المجتمع من إدارة أموالهم بطريقة تقنية متقدمة وآمنة.



التحولات والابتكارات التقنية في الخدمات المالية

أحدثت الابتكارات التقنية في قطاع التقنية المالية تحولاً جذرياً في نماذج الأعمال والخدمات المالية، وأدخلت حلولاً جديدة غيرت من طريقة إدارة الأموال والوصول إلى المنتجات المالية، ومن أبرز نماذج الأعمال والخدمات المالية المبتكرة:

التمويل الجماعي

توفر منصات التمويل الجماعي بديلاً حديثاً للقنوات التقليدية عبر جمع الأموال مباشرة من الجمهور، وتساعد الشركات الناشئة والأفراد على تأمين التمويل لمشاريعهم بسرعة وشفافية دون الحاجة للموافقة البنكية أو الاستثمار المؤسسي، مع ضمان وصول أوسع للممولين.

المستشار الآلي

المستشار الآلي عبارة عن منصات استثمارية رقمية تستخدم خوارزميات وتقنيات الذكاء الاصطناعي لإنشاء وإدارة محافظ استثمارية بناءً على أهداف المستثمر ودرجة تحمله للمخاطر. تقدم هذه المنصات خدمات استشارية منخفضة التكلفة، وتيسر الاستثمار للأفراد والمبتدئين من خلال تحديد خطط استثمار مخصصة وإعادة توازن المحفظة بشكل آلي تلقائي.

مبادرة "فنتك السعودية"

إنجازات المبادرة حتى عام ٢٠٢٥
 ✨ ارتفع عدد شركات التقنية المالية السعودية من ١٠ شركات فقط عند انطلاق المبادرة في ٢٠١٨ إلى أكثر من ١٤٧ شركة في ٢٠٢٢، مع نمو مستمر سنوياً في عدد الشركات الناشئة والطلول المبتكرة في السوق المحلي.

✨ توسعت مجالات الابتكار لتشمل المدفوعات الرقمية، التمويل الجماعي، الخدمات المصرفية المفتوحة، المستشار الآلي، والتقنيات التحليلية للبيانات الضخمة، مما وفر منصات حديثة تلبي احتياجات السوق والعامل.

✨ تحققت زيادة كبيرة في الفرص الوظيفية والتدريبية ضمن قطاع التقنية المالية، مع انتشار ثقافة ريادة الأعمال التقنية في المملكة

تعكس هذه النجاحات قدرة "فنتك السعودية" على تحويل المملكة إلى مركز مالي وتقني متطور، مما يساهم في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ وتعزيز مكانة المملكة ضمن الأسواق المالية العالمية.

أطلقت مبادرة **"فنتك السعودية"** في عام ٢٠١٨ من قبل البنك المركزي السعودي بالشراكة مع هيئة السوق المالية بهدف تحويل المملكة إلى مركز رائد في تقنيات القطاع المالي. وحققت المبادرة نتائج ملموسة فبرزت نمو قطاع التقنية المالية من خلال دعم البنية التحتية، تطوير القدرات البشرية، وتمكين رواد الأعمال. أهداف مبادرة "فنتك السعودية"

✨ دعم وتطوير بنية تحتية متكاملة تتيح نمو قطاع التقنية المالية وتحفز بيئة الابتكار المالي، بما في ذلك التشريعات التنظيمية، والمنصات الرقمية، وحلول الدفع الإلكترونية.

✨ بناء القدرات والمواهب المحلية عبر برامج التدريب ورش العمل، وحاضنات الأعمال، لتأهيل الكفاءات اللازمة لشركات التقنية المالية السعودية.

✨ دعم رواد الأعمال في جميع مراحل تطور المشاريع، من الفكرة إلى الانطلاق التجاري وحتى التوسع الإقليمي والدولي، عبر توفير الإرشاد، التمويل، والتواصل مع المستثمرين.





الإطار القانوني والتنظيمي

وضعت هيئة السوق المالية السعودية إطاراً قانونياً وتنظيماً متكاملًا لضمان نمو قطاع التقنية المالية بشكل صحي وآمن، من أبرز عناصره بيئة الاختبار التنظيمية المعروفة بمختبر التقنية المالية، والتي تتيح للشركات تجربة منتجاتها التقنية ضمن بيئة تجريبية خاضعة للرقابة.

البيئة التجريبية التنظيمية

❖ تسمح البيئة التجريبية للشركات المبتكرة بإطلاق منتجات وتقنيات مالية جديدة واختبارها في ظروف واقعية، مع مراقبة دقيقة للتأكد من سلامتها وكفاءتها قبل طرحها في السوق.

❖ تتطلب الجهات التنظيمية من الشركات الراغبة في الانضمام إلى البيئة التجريبية استيفاء متطلبات محددة تشمل النزاهة، الجدارة المالية والتقنية، والالتزام بحماية مصالح وخصوصية العملاء.

❖ يشمل الإطار التنظيمي آليات فعّالة لضمان الشفافية، إدارة المخاطر، ومكافحة غسل الأموال، بهدف الحفاظ على أمن القطاع المالي وتعزيز ثقة المستثمرين والعملاء في المنتجات والخدمات الجديدة.

يضمن هذا التنظيم المحكم أن يتم تطوير منتجات وخدمات التقنية المالية دون تعريض مصالح العملاء أو استقرار النظام المالي لأي مخاطر، وهو ما مكن المملكة من الارتقاء في تصنيفها ضمن الأسواق الأكثر تطوراً في مجال الابتكار التقني المالي.

أهمية التثقيف المالي



دور برامج التثقيف المالي في تمكين المستثمرين

يعد التثقيف المالي حجر الأساس لبناء مجتمع استثماري واعٍ قادر على اتخاذ قرارات مالية سليمة، حيث تؤدي برامج التوعية مثل برنامج "تمين" المقدم من هيئة السوق المالية دوراً محورياً في تمكين المستثمرين وتنمية ثقافتهم المالي.

دور وأهداف برامج التثقيف المالي

المحور	الأهداف والتأثير
نشر الوعي المالي	ترسيخ الأسس المالية السليمة، وتعزيز أهمية التخطيط المالي الشخصي والاستثمار المستدام، مما يحمي الأفراد من التعثر المالي والديون غير المدروسة
تقديم معلومات صحيحة	توفير مصدر موثوق للمعرفة المالية والأسواق الاستثمارية، بعيداً عن النصائح غير الدقيقة المنتشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي
تطوير المهارات المالية	تحسين مهارات الادخار، إدارة الديون، وتحليل الفرص الاستثمارية، ما يساعد الأفراد في تحقيق أهدافهم المالية بكفاءة واستدامة
تعزيز الثقة	بناء الثقة لدى المستثمرين عبر تعزيز فهمهم للتحديات والمخاطر، مما يجعلهم أكثر ثقة في اتخاذ قرارات مدروسة وتحقيق مشاركة فعّالة بالسوق

ننصح دائماً بالحصول على استشارة مالية متخصصة، حيث أن الظروف الفردية تختلف من مستثمر لآخر ولا توجد نصيحة موحدة للجميع. يمثل التثقيف المالي بذلك العنصر الأساسي لحماية رأس المال وتحقيق نمو مستدام في عالم الاستثمار.

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية



قرارات المستثمرين وتوجه الشركات نحو تحقيق التوازن بين الربحية المالية والتأثير الإيجابي الاجتماعي والبيئي، وتحقق بذلك أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في التحول الاقتصادي المستدام.

يمثل إطلاق هذا المؤشر نقلة نوعية في تعزيز الاستدامة والمسؤولية المشتركة للقطاع المالي السعودي، ويؤكد قيادة المملكة في تطوير بيئة أعمال تتسم بالوعي والشفافية.



جهود السوق المالية في دعم الاستدامة

أصبحت الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المعايير الأساسية التي تؤثر مباشرة على استراتيجيات الاستثمار ونضج الأسواق المالية في السعودية، إذ يعكس تبنيها وعياً حقيقياً بأهمية الموازنة بين تحقيق العوائد المالية والإسهام الإيجابي للمجتمع والبيئة.

مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة

أطلقت السوق المالية السعودية في فبراير ٢٠٢٥ "مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة"، وذلك بهدف تسليط الضوء على الشركات التي تلتزم بمعايير المسؤولية الاجتماعية وتطبيق ممارسات الاستدامة والعمل المجتمعي.

يتضمن هذا المؤشر نظاماً لتصنيف الشركات بحسب درجة التزامها بهذه المعايير، ليكون دليلاً إرشادياً للمستثمرين وصناع القرار، ويساعد على تحفيز بقية الشركات المدرجة للاعتماد ممارسات أكثر استدامة وشفافية.

أثر المؤشر على السوق والمجتمع

يعزز وجود المؤشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية والاستدامة كشروط قياسية للاستثمار، بخلاف كونها مجرد ممارسة طوعية، ما يجعلها جزءاً أصيلاً من ثقافة السوق السعودي.

تحول المؤشر إلى أداة عملية قابلة للقياس؛ تدعم اتخاذ

فوائد تبني الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

تعزيز السمعة وثقة المستثمرين:

الشركات التي تتبنى ممارسات المسؤولية الاجتماعية تكتسب سمعة قوية لدى العملاء والمستثمرين، وهو ما يجعلها محل ثقة ويحسن موقعها التنافسي في السوق.

جذب الاستثمارات المستدامة:

يتزايد الطلب من المستثمرين على الشركات التي تهدف لتحقيق أثر اجتماعي وبيئي إيجابي بجانب العائد المالي، ما يساعد هذه الشركات في جذب رأس المال طويل الأمد والمشاركة في الاستثمارات المسؤولة.

تحسين الأداء المالي على المدى الطويل:

أظهرت دراسات أن الشركات المستدامة أكثر كفاءة في إدارة مواردها وأقل عرضة للمخاطر القانونية والتنظيمية والبيئية، مما ينعكس في أداء مالي أفضل واستقرار أكبر في نتائج الأعمال.

المساهمة في التنمية المستدامة:

تساعد الشركات المستدامة في دعم أهداف التنمية المجتمعية والاقتصادية المحلية، من خلال المبادرات البيئية والاجتماعية التي ترفع جودة الحياة وتقلل الفجوة الاقتصادية.

تؤكد التجربة السعودية أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت معياراً استثمارياً يؤثر إيجابياً على قيمة الشركة والسوق، ويسهم في بناء اقتصاد ومجتمع أكثر وعياً واستدامة.



توقعات المستقبل وفرص الاستثمار



ملاحم مستقبل السوق السعودي

تشهد السوق المالية السعودية نمواً متوقعاً خلال السنوات المقبلة بفضل سياسات الإصلاح والبرامج الوطنية المرتبطة برؤية ٢٠٣٠، والتي جعلت البيئة الاستثمارية أكثر جاذبية ومرونة للمستثمرين المحليين والدوليين. تعمل المملكة عبر رؤية ٢٠٣٠ على رفع مستوى حوكمة السوق وتطوير التشريعات لإطلاق شركات جديدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تسعى كذلك لتشجيع الشركات العائلية الكبرى على التحول إلى شركات مساهمة، مما يزيد من عمق السوق و يتيح للمستثمرين مزيداً من الخيارات وفرص التنوع. تتسم التطلعات المستقبلية للسوق السعودي بالتوازن بين الاستقرار المالي والابتكار، مع حرص الجهات التنظيمية على رعاية المستثمرين وتحسين الشفافية وتبسيط الإجراءات.



الفرص الاستثمارية البارزة

التقدم التقني والتحول الاقتصادي يخلقان بيئة استثمارية متنوعة تغطي قطاعات مختلفة، من أبرزها:

الفرص والمزايا	القطاع
مشاريع الرياح والطاقة الشمسية ومراكز الطاقة النقية عالمياً.	الطاقة المتجددة
أكبر سوق في المنطقة يدعم مشاريع الابتكار والتحول الرقمي وخلق حلول ذكية.	التقنية والاتصالات
دعم حكومي لتطوير الصناعات الثقيلة والمواد الكيميائية والمعادن والاقتصاد الدائري.	الصناعة والتعدين
تطوير الموانئ والمطارات وسلاسل النقل لتحقيق تنافسية اقتصادية إقليمية.	البنية التحتية
نمو في الإنفاق الحكومي وإصلاحات هيكلية لجذب الاستثمار في الخدمات المتطورة.	الصحة والتعليم
مبادرات جذب للسياح ومشاريع كبرى مثل البحر الأحمر والعلا ورحلات الترفيه.	السياحة والضيافة والترفيه
توسع رقمي في القطاع البنكي وحلول الدفع وخدمات التقنية المالية الحديثة.	الطاقة المتجددة

يساهم تنوع تلك القطاعات الاستثمارية في توفير مرونة واسعة أمام المستثمرين لتوزيع رؤوس الأموال والاستفادة من ديناميكيات سوق متطور ومتجدد باستمرار.



رغم هذه التحديات، يوفر السوق السعودي فرصاً استثمارية مهمة مدعومة بأساسيات قوية، وتظل توقعات النمو إيجابية مع استمرار المشاريع الكبرى واستضافة فعاليات عالمية. ما يجعل المستثمرين أمام آفاق واسعة للاستفادة من ديناميكية السوق وتنوع الفرص المتاحة، ويعزز ثقتهم بأن المستقبل يحمل إمكانيات استثمارية متميزة.



التحديات المحتملة

رغم النظرة الإيجابية لمستقبل السوق المالي السعودي، يواجه المستثمرون مجموعة من التحديات التي تستدعي الاستعداد الجيد والإدارة الواعية للمخاطر، ومن أبرز التحديات المحتملة:

تقلبات السوق



التذبذب في أسعار الأسهم أمر معتاد يرتبط بالدورات الاقتصادية والأحداث المفاجئة، ويساهم في تغير اتجاهات السوق بشكل قد لا يكون متوقعاً دائماً.

المتغيرات الجيوسياسية



الأحداث السياسية والاقتصادية الإقليمية والعالمية كالحروب، أو النزاعات التجارية، لها تأثير مباشر على ثقة المستثمرين وبالتالي حركة الأسواق المالية.

العوامل البيئية والتقنية



الكوارث الطبيعية والأوبئة تشكل مخاطر غير متوقعة قد تعطل سلاسل الإمداد وتؤثر على أنشطة الشركات وتدفق الاستثمارات، بالإضافة لتحديات التحول الرقمي والجرائم الإلكترونية المتزايدة في البيئة المالية الحديثة.

ثمين

إخلاء مسؤولية

«تُعَدُّ جميع المعلومات الواردة في هذا الكتيب معلومات عامة إرشادية فقط، ولا تقدم هيئة السوق المالية أي إقرارات، أو ضمانات على دقة هذه المعلومات، أو صحتها، ولا تتحمل هيئة السوق المالية - بأي حال من الأحوال - أي مسؤولية، بما في ذلك أي خسائر أو أضرار، تنتج عن استخدام هذه المعلومات، ويجب على من سيستخدم المعلومات الواردة في هذا الكتيب، اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة، والتأكد من المصادرها، قبل استخدامها».



thameensa



thameen.org.sa

ثمين



thameensa

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority



thameen.org.sa